

أزمة الديمقراطية في العالم العربي : بحث في أسباب الاستدامة

د. فوكة سفيان

أستاذ محاضر "ب"، جامعة الشلف

الملخص:

اقترنت أزمة الديمقراطية عربيا بأزمة الدولة والتي رغم حداتها انتهت إلى التسلطية التي باتت سمة تطبع الحياة السياسية فيها، وتشكل نمطا محددًا من العلاقات داخل مجتمعاتها، وإذا كانت أزمة الديمقراطية تختلف من دولة عربية لأخرى فإن الملفت للنظر هو التشابه القائم من حيث المنطلق والنتائج، والاهم أن الميزة الأساسية لهذه الأزمة هو إعادة إنتاجها لنفسها بما يجعلها مانعا لبناء دولة المواطنين التي تساوي بين الناس وتمنحهم نفس الحق والقدر من المشاركة والتنمية والتمكين، وفي سياق تحليل أسباب أزمة المجتمع ودولته العربية بات ضروريا التساؤل: هل التسلطية وأزمة الديمقراطية عربيا سبها الظاهرة الكولونيالية؟ أم أن مردها هو طبيعة البنى الاجتماعية؟ إن الانطلاق لابد أن يكون بالتركيز على الثنائيات التي حكمت السياقات التاريخية لنشأة الدولة في البلدان العربية، وكيف أثرت حالات التقابل، كالسلطة في مقابل الدولة، وثقافة التبعية والخضوع بدل ثقافة المشاركة، واقتصاد الربح بدل الاقتصاد المنتج إلى محصلة العنف الرسمي مقابل العنف الشعبي.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية ، التسلطية ، العالم العربي ، الثقافة السياسية ، العنف السياسي.

Résumé:

La crise démocratique dans le monde arabe se révèle comme un synonyme de la crise d'état; ceci est devenu un État autoritaire où régit le despotisme politique et social. et même si la crise démocratique se diffère d'un État arabe à l'autre les résultats sont les mêmes! En plus cette crise se régénère en empêchant la fondation d'un État de droit et d'institutions. Dans ce contexte il est nécessaire de se demander: Est-il possible que l'autoritarisme arabe et la crise démocratique sont l'effet direct du phénomène colonial? Ou remontent-elles à la nature des structures sociales? La réponse devrait se concentrer sur les contextes historiques de l'émergence de l'État arabe, et comment cela a affecté le phénomène de l'autorité face à l'État ainsi que la culture de la dépendance contre celle de la participation, et l'économie de la rente au lieu d'une économie de production et de la violence officielle contre la violence populaire.

Mots clés: Démocratie, Autoritarisme, monde arabe, culture politique, violence politique.

مقدمة:

تتألف "الدولة-الوطنية" من فئات مختلفة ترتبط بمصالح وأهداف ومسؤوليات تتباين في درجات انسجامها وتناقضها، حيث يؤدي الناس فيها أدوارهم التي تتعدى العشيرة والطائفة والعرق، إنها دولة المجتمع التي لا تميز بن أفرادها فالكل مواطنون لهم نفس الحقوق والواجبات لا تميز بينهم ، إنها دولة تضمن لمواطنيها القدرة على العيش سوية وتحقيق الانسجام رغم الاختلاف في النوع، وبذلك تتلازم الديمقراطية مع هذه الصيغة لتقوم على التعددية السياسية والثقافية.

بالنسبة لأمة العرب شكلت "الدولة-الوطنية" مشروعاً وطموحاً مراداً لا واقعا مُعاشاً ، ورغم أن هذه الصيغة تجسّد مفهوم الدولة الحديثة، فان ذلك لازال يغيب واقعياً في عالمنا العربي ، اذ لازالت المنطقة العربية أقل مناطق العالم ديمقراطية؛ ولازالت تحتل صدارة التصنيف السنوي للدول الفاشلة في العالم للعام 2015. ولم تمكن ثورات الربيع العربي المنطقة من تحقيق الرقي والتقدم والرفاه المنشود ، بل زادت من حدة التوتر ونشرت الدمار في كل من سوريا وليبيا واليمن وزادت من حدة التوتر في العراق وأغفلت القضية الفلسطينية وأعدت حكم العسكر والانتقال في مصر ونشرت القلق والتوتر في باقي أرجاء المنطقة.

هنا تبرز الضرورة الملحة للتصالح العربي مع البناء الديمقراطي بوصفه عملية تأسيس تبدأ بالإنسان وتنتهي بتغيير سلوكيات الأفراد والمجموعات معا مرورا بتغيير المؤسسات الرسمية والمدنية وإعادة بنائها على قواعد جديدة تضمن استقلالها ونزاهتها وفعاليتها بعيدا عن التماهي مع الأشخاص والعصبية. غير أن النظر في تطور المنظمات السياسية العربية وبيئتها الاجتماعية وبنائها الاقتصادية، يقودنا لملاحظة استثناء التخلف السياسي بمختلف بناه بما يجعل الحديث عن البناء الديمقراطي ضرب من الوهم ان لم تحل معضلة التخلف التي تلازمه ، والتخلف السياسي هو ظاهرة متعددة الابعاد تتمثل في "افتقار النظام السياسي إلى وجود نسق إيديولوجي واضح وملائم يتسق مع البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع ، ويتوافق مع متطلبات تغيير أو تطوير هذا البناء ومكوناته ، ويمثل في الوقت نفسه الأساس الفكري الموجه لدواليب العمل السياسي كما يساعد على عملية قيام التعبئة الاجتماعية على أساس مجموعة من التصورات الإستراتيجية ، فضلا عن ضعف التكوين النظامي للبناءات السياسية القائمة وندرة المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية الملائمة ؛ وتمكّنها من المشاركة في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفَعَال إلى جانب غياب عنصري التكامل والاستقرار الاجتماعي والسياسي وشيوع الاضطرابات الداخلية عموما" (الزيات 1986.ص.ص. 76-77) .

في ظل هذا الطرح تأتي إشكالية الورقة على النحو التالي: هل أزمة الديمقراطية وسواد التسلطية عربيا سببه الظاهرة الكولونيالية؟ أم أن مرده يسبق ذلك إلى طبيعة البنى الاجتماعية السائدة قبل قيام الدولة الحديثة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنختبر الفرضية التالية: تعود أزمة الديمقراطية في العالم العربي إلى تضافر الظرف التاريخي لقيام الدولة العربية الحديثة بانحصار الظاهرة الكولونيالية لصالح الحركات التحررية والتي احتلت نخبها المجال السياسي والاقتصادي مستفيدة من البنى العربية الاجتماعية السائدة والمتميزة بالثقافة الأبوية والهشاشة الاقتصادية.

وفي سياق تحليل أسباب أزمة المجتمع ودولته العربية التي انتهت إلى التسلطية رغم حداثة؛ فإن خطنا المنهجي المتبع سيعتمد التركيز على الثنائيات التي حكمت السياقات التاريخية لنشأة الدولة في البلدان العربية، وكيف أثرت حالات التقابل، كالسلطة في مقابل الدولة والشخصنة مقابل النزوع نحو دولة المؤسسات وسيادة القانون، وكذلك ثقافة التبعية والخضوع بدل ثقافة المشاركة، واقتصاد الربيع بدل الاقتصاد المنتج والعنف الرسمي مقابل العنف الشعبي كمحصلة للوضع القائم ثم كسبب آخر لاستدامة العسر الديمقراطي في المنطقة.

أولا- من دولة الاحتلال إلى الدولة التسلطية:

لم تأت الدولة عربيا في سياق تطور تاريخي للبنى والعلاقات التقليدية السائدة في المجتمع وبولوغها درجة من النضج، وإنما جاءت بفعل عملية خلق مصطنعة قامت بها القوى الاستعمارية، فقد تمت هذه العملية عبر دفع العصبية التقليدية القبلية والطائفية إلى بناء أنظمة سياسية قبلية وعائلية وعشائرية واستمرت في ممارسة السلطة على أساسه، الأمر الذي أفقدها القدرة على الانفصال وامتلاك اية درجة من الاستقلال بعيدا عن العصبية ونفوذها، هكذا بنيت الدولة العربية الحديثة لتكريس التجزئة السياسية للمجتمع العربي وتعميق ازمت الهوية والاندماج عن طريق تأسيس كيانات سياسية متجزئة مستندة إلى ذهنية القبيلة والطائفة بعيدا عن تأسيس المعنى الحقيقي للدولة الوطنية ومجتمعها الديمقراطي. فقد تميز ميلاد الدول العربية القطرية بعدة خصائص ميزت تطورها السياسي والمؤسسي وحددت طبيعة علاقاتها بالمجتمع، إذ وبدرجات متفاوتة تعاني الدول العربية الحديثة من أزمت ترجع في جذورها إلى دور الاستعمار في نشأة هذه الدول من مطلع القرن الماضي بجلب المؤسسات الحضارية للدولة الاستعمارية والعمل على غرسها داخل البنى التقليدية للدولة الخاضعة، ثم سياسيات بناء الدولة في مرحلة الاستقلال واستلام نخب معينة للسلطة من المحتل وإضفاء الطابع الوطني على مؤسسات أصدرها المستعمر، بالإضافة إلى تزايد الضغوط الداخلية والخارجية عليها.

لقد أدى استقلال الدول العربية إلى قيام نظم سياسية تقتفي اثر النماذج المعروفة في المجتمعات الأوروبية، أي استيراد نمط معين للدولة وجدته النخب العربية الحاكمة أمامها غداة التحرر السياسي، فاهتمام النخب التي قادت معركة التحرير لم يكن غالبا يتجاوز الخطوط العريضة للدولة المستقلة، فمحاولة بناء الدولة العربية على شاكلة "الدولة-الوطنية" دون الاستناد إلى خلفية فكرية واجتماعية محلية حقيقية؛ وغياب الاجتهاد حول الخصوصية العربية الإسلامية بشكل كبير؛ أدى

ببعض الفئات إلى رفض هذه الدولة ومناهضتها ومحاولة هدمها لبنائها على أسس جديدة، لكن بقي مشروع هذه الدولة البديلة غير واضح المعالم خاصة أمام تسلط الدولة التي ظن عامة العرب أنها ستكون وطنية.

ثانيا-من السلطة الحاضرة للدولة إلى الحاكم المانع :

تنشأ المعضلة العربية من الميزة التاريخية المتمثلة في غياب الدولة في المرحلة السابقة بسبب الاستعمار، وفي هذه الحالة فإنه لا مناص من كون السلطة هي المنشئة للدولة وهي التي تبنيها ومؤسساتها، والنتيجة المنطقية لهذه المقدمة هي أن تهديد هذه السلطة هو تهديد للدولة ذاتها ، وعليه فالمطالبة بالبناء الديمقراطي وبالتداول على السلطة غير ممكن في هذه المرحلة، وذلك يقتضي الدعوة للكف عن المطالبة بالديمقراطية وتحرير المجتمع في انتظار نضج الدولة ومؤسساتها، وهذا معناه كذلك انغلاق المجال السياسي ومنع ظهور نُخبٍ سياسية جديدة (الأنصاري 1995، ص.187)، هكذا وفي ظل هذه المعضلة تم في العالم العربي الأفراد بالسلطة من قبل فئة استأثرت بالحكم باسم المشروعية -تقليدية كانت أو ثورية- كمدخل وبحجة بناء الدولة كذريعة. والملاحظ بعد عقود من استقلال الدول العربية استمرت حالة احتكار السلطة ولم يكن معها مجال لممارسة حقوق المواطنة بصفة كاملة. وتحققت المفارقة حين ادعت النخب الحاكمة أن المعارضة والانفتاح السياسي يهدد الدولة في مرحلة البناء مما أوحى أن إتمامها لبناء الدولة يمكن من بناء وتشديد مشروع ديمقراطي فعلي سيمكن تدرجها من انجاز دولة مؤسسات قوية، غير أن عملية البناء هذه التي تم الحديث عنها ميزها شكل الدولة التي تم بناؤها؛ إنها دولة تسلطية كما يلاحظ من خلال العديد من الأطر التشريعية والإجراءات التي سمحت للدولة بالتوسع والتدخل في الاقتصاد والمجتمع! وهي مكنم المفارقة(النقيب 1999، ص.202).

إن بناء الدولة الوطنية في العالم العربي افرز دولة تسلطية بينما كان من المفترض أن تكون الدولة وطنية عندما تكون دولة للمواطنين جميعاً توجد من خلالهم وبهم وتكون ملتزمة بالبنية البشرية التي توجد الدولة من خلالها مثلما أن الدولة ذاتها تستمد كل قيمتها ومعناها من كونها التعبير الأرق عن وحدة الشعب الذي ليس للدولة من معني لوجودها خارج الوعي الذاتي له -الشعب- الذي ينظر إليها على أنها متطابقة بصورة جدلية مع وعيه بذاته، فالدولة العربية "كُتت أن تكون" وطنية" عندما أصرت على أن تكون فوق الناس جميعاً، وعلى أن تبعدهم عن العمل السياسي بغية احتكاره لصالحها بواسطة من يتصورون أنهم الدولة، وأفرغت كل مؤسسات المجتمع المدني من حيويتها وفعاليتها، وألغت أو قيدت حق الأحزاب السياسية في المعارضة وتوجيه النقد ومراجعة القوانين" (سلامة 2003). ففي سنوات الخمسينات والستينات من القرن الماضي، كانت الدولة تعني الانعتاق من الاستعمار، وكان معناها الحرية والعدالة والتقدم، وكما يقول "د.علي الكنز": "لقد كانت كل الشروط متوفرة من أجل تبني فرضية تعطي الدولة كل القوة وتجعل منها المحرك للمجتمع" (مجموعة مؤلفين 1992، ص.203) لكن الهزائم التي لحقت بالتجارب التنموية العربية التي باءت بالفشل، أعادت النقاش

مرة أخرى إلى مستواه الحقيقي، فالدولة الاستقلالية التي صادرت السلطة والمجتمع دفعة واحدة لم تعد قادرة على حل أزمتها المتلاحقة، وفقدت الدولة جاذبيتها خاصة وان مفهوم الدولة وأدوارها بات اليوم عرضة للنقد وإعادة التقييم في أنحاء العالم.

إضافة الى ما تقدم حول طبيعة السلطة السياسية ونخبها الحاكمة عربيا ينتشر الفقر والهشاشة الاقتصادية في المنطقة وتتعدد صورته المناقضة للتمكين ولإنسانية الانسان من أمية وبطالة وتدني مستوى الدخل والقصور في خدمات الصحة والتعليم... والمجتمع الفقير هو المجتمع الذي ينتج فقر الناس وينتج آليات إعادة إنتاج فقرهم بشكل موسع ومتزايد، ويقصد به المجتمع الأكثر عرضة للهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وهو بالطبع مجتمع لا يعي الأهم من شروط وظروف استدامة التنمية، حيث تسوده الأبوية العمودية في إدارة شؤون المجتمع والدولة على مستوى المؤسسات والمنظمات بما في ذلك الأسرة والمؤسسة التعليمية، فيحاصر التعددية والتنوع والرأي الآخر، ويفترق عن المساءلة والشفافية والنقد ويكرس الاستبداد السياسي والبيروقراطية بشكلها الفاسد ويشيع الفساد وهدر الإمكانيات، إنه المجتمع الذي ينحسر فيه التفكير العلمي فيسود التواكل والخرافة وهو المجتمع الذي لا ينتج المعرفة وبالتالي لا يجد منها ما يوظفه في حياته اليومية، وهو المجتمع الذي تسوده قيم إحلال الماضي محل الحاضر، وهو المجتمع الذي لا يصون رأسماله البشري من حيث حقوقه وإعداده وتوسيع فرص خياراته وفق مبدأ الكفاية والعدالة، وبإيجاز فإن المجتمع الفقير هو الذي يفترق الوعي والإرادة والشروط المواتية لتنمية قدراته المعرفية والثقافية والسياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية، وكل فقر في أي من هذه القدرات يؤدي إلى فقر المجتمع أفراداً وجماعات وقوى اجتماعية وسياسية ومعرفية (عبد المعطي. وفرح 2004.ص7).

وبالنظر لطبيعة المشكلة ودورها في اعاقا البناء الديمقراطي العربي يحق لنا التساؤل: ماذا لو تم القضاء على الفقر في البلاد العربية أو التقليل من حدته: هل سيؤدي ذلك نحو تمكين الديمقراطية؟ انه وبناء على ملاحظة مختلف مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بالعالم العربي لمختلف السنوات يمكن تمييز التباين الواسع بين الدول العربية بما يقسمها إلى دول معوزة وأخرى ميسورة ، غير أن الطبيعة السلطوية للأنظمة العربية هي نفسها! فهل يتساوى الفقر والغنى في تعزيز ممانعة الديمقراطية عربيا؟

إن الخليج العربي يحتل الصدارة في ترتيب الدول العربية من خلال مؤشر التنمية البشرية، لقد حققت دوله تطورا ملحوظا من حيث ارتفاع الدخل الفردي ونشر الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي، مقارنة بباقي الدول العربية، لكن في المقابل تفتقر هذه الدول إلى الحرية والديمقراطية، إذ تغيب فيها الأحزاب السياسية والنقابات وأوضاع حقوق الإنسان فيها متدنية، فهل يعني ذلك انه حتى لو تم القضاء على ظاهرة الفقر فان النظم العربية غير قابلة للانفتاح والتغيير؟ بدليل الوضع الخليجي الميسور! في واقع الأمر وفي الدول النامية عموما والعربية خصوصا: نجد أن النخب الحاكمة وما يعود عليها من المال العام وما يتمتع به أفرادها من مصالح ضخمة في ظل العلاقة بين السلطة والثروة، لا

يسمح لها بالاستعداد الحقيقي للتخلي عن امتيازاتها أو التخفيض منها على الأقل وهو سبب رئيس لإعاقة بناء للديمقراطية؛ أي المنفعة التي تمنحها السلطة وتفتقر بالاقتصاد. كما يلتحق بهذه النخب فئة أخرى تتشكل من كبار الموظفين والممارسين لأعمال السمسرة، مما يشكل طبقة متحالفة تجمعها المصالح الشخصية المشتركة، وفي هذه الحال وبدل الفقر والحرمان سيوظف المال والثروة كأداة لكسب وشراء الولاء وهو الحال في دول الخليج العربي (الكواري 2002، ص.97).

كما نجد تفسير ما تقدم في كون اقتصاديات الدول العربية عادة ما يتم الاعتماد فيها على مصدر أوحد للدخل، وفي تلك التي يتم الاعتماد فيها على تصدير النفط بشكل رئيس، نجد المصدر الأساسي للثروة الوطنية في يد الدولة تستعملها كأداة ولاء عن طريق لعب دور الموزع أو تجسيد لدور "الحاكم المانع" مقابل عدم المطالبة بالحقوق أو الاعتراض على الانفراد بالحكم (جناحي 2003، ص.66). إن هذه الظروف الاقتصادية المتميزة بالسيطرة على منبع الدخل الأوحد ومع غياب نشاط اقتصادي منتج من قبل المجتمع تصير الدولة المالكة لوسائل الإنتاج هي من يتخذ قرارات التصرف في حياة الناس والتخطيط لمصيرهم دون أن يكون لهؤلاء الحق في الاختيار (فرجاني 2002، ص.67-68)، وفي ظل هذه السياسات الاقتصادية يبدو النظام السياسي وكأنه "إقطاعيات ومراكز نفوذ موزعة بين الأقرباء والحاشية والزبائن الذين يستعملهم الحاكم في إستراتيجية عامة هدفها المحافظة على السلطة والامتيازات المرتبطة بها" (عنصر 1995، ص.86).

إن الاستمرار في هذا النهج الاقتصادي والاعتماد على المصدر الأوحد للدخل الوطني واعتماد توزيعه كأداة للولاء لم يعد بالكفاءة المناسبة في كثير من الدول العربية التي عرفت مجموعة من الضغوط الداخلية وتعثر المسار الاقتصادي لبعضها الآخر مع إخفاقها في تحقيق المستوى المعيشي الأنسب وتزايد الوعي العربي بالانفتاح على العالم في عصر وسائل الإعلام الجديدة، مما أدى إلى إضعاف شرعية النخب الحاكمة. هنا بدأت الدولة تتراجع بشكل حذر عن التدخل الاقتصادي الكلي وقد اخذ ذلك التراجع مظهر التهرب من تحمل المسؤولية لكن دون ترك القيادة إلى المجتمع إنها دولة تراوغ ولا تستسلم ويرى "إيليا حريق" أن رغبة الأنظمة السياسية في التخلص من أعباء السياسة الاقتصادية الرعوية واستحالة استمرارها دفعت هذه الأنظمة نحو الانفتاح الاقتصادي، وقد رافق هذا الانفتاح مبادرات في طريق الديمقراطية التي أصبحت لها أهمية متزايدة (حريق 1989، ص.10-11). وباستمرار سياسات الانفتاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وتسهيل عمليات الاستثمار الأجنبية اتسعت الفجوة بين الطبقات الاجتماعية ومنه الطبقات السياسية، وكذلك حرمان فئات شعبية كبيرة من ثمار سياسات التحول للقطاع الخاص، وقد جاءت استجابة بعض النظم الحاكمة إزاء الوضع الجديد بمحاولة إضفاء مسحة ليبرالية على الحياة السياسية حتى لا يبدو أن هناك تناقضا بين التوجهات الاقتصادية الجديدة وما نجم عنها من نتائج وبين التوجهات السياسية التي تبعها النظام، لكن سعي الطبقات الدنيا للتغيير خاصة أنها في هذه المرحلة مثلها مثل سابقتها لم تنل حظها من وسائل الإنتاج التي تسمح بتحسين الوضع المعيشي الذي صار مطلبا ملحا من قبل هذه الطبقات

أدى إلى اهتزاز شرعية الأنظمة الحاكمة وفضح شكلية "الليبرالية السياسية" المصاحبة للاقتصادية، كما أن هذا التناقض بين شكل الإنتاج وطرق التوزيع سيؤدي في المرحلة الجديدة حتما إلى استمرار الصراع بين الدولة والمجتمع في العالم العربي.

هكذا لم تستهدف التحسينات الشكلية التي أجريت على شكل الاقتصاد والحكم إجراء أي تغيير في جوهر السلطة، فلم يستهدف الانفتاح الاقتصادي تحقيق عدالة التوزيع ومشاركة الأغلبية الاجتماعية في عمليات الإنتاج والحكم، ومع تزايد تراكم الثروات لدى التحالفات القريبة من الحكم، اتسعت الفجوة بين القلة من الأثرياء والأغلبية الساحقة من الفقراء المهمشين سياسياً واجتماعياً، في ذلك يكتب "غازي الصوراني" قائلاً: "قد ثبت بالدليل القاطع أن الانفراج المحدود وفقاً لتوجهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كان عملية مدروسة أسفرت عن تآكل القاعدة الاجتماعية وتعرض الجماهير الشعبية الفقيرة لمزيد من الحرمان والإفقار والتمهيش" (الصوراني 2003، ص. 101).

ومرة أخرى نجد أنه وبعد مرحلة التحرر الاقتصادي الشكلية والانفتاح السياسي المحدود خرجت الدولة العربية أكثر تسلطاً عما كانت عليه، وذلك بتعمق المصالح الشخصية والبيروقراطية السلبية في ظل آليات الخصخصة والانفتاح، وتضخمت ظاهرة الفساد بكل أنواعه في السياسة والاقتصاد والإدارة والعلاقات الاجتماعية ونشأت أنماط علاقات تجمع بين التحرر الاقتصادي والتسلط السياسي، ليتدعم المستبد بحاشية يرتبط مصيرها بمصيره لتتلاقى المصالح عن طريق ترابط السياسية بالاقتصاد (الصوراني 2003، ص. 111).

ثالثاً- بين النخبة الأبوية الواعية والرعايا القصر :

من المحن التي ارتبطت بالعسر الديمقراطي العربي استمرار تمهيش الدولة للمجتمع واعتبار عموم الشعب كرها لا مواطنين، وهذه المرة لفرض وصايتها ترى النخب العربية الحاكمة أن مجتمعاتها لا تزال تعاني من قصور ونقص يمكن التعبير عنه بكون هذه المجتمعات غير راشدة، وعليه لن تتمكن من قيادة نفسها لو أتيحت لها الفرصة، وعليه وجب التمديد في أعمار النخب الحاكمة التي رافقت الدولة في نضجها إلى مرافقة المجتمع في بناء وعيه واكتمال فهمه، متجاهلة في نفس الوقت مسؤوليتها التاريخية في نشر التغلف السياسي، وينتقد "برهان غليون" هذا الموقف وهذه الحجّة فيقول (الكواري 1996، ص. 9-10):

"الأطراف الأكثر اعتدالاً في هذه النخب الحاكمة تتخندق وراء نظرية عدم نضوج المجتمع سياسياً واقتصادياً للدخول في نظام الحرية والتصرف حسب مبادئ المسؤولية الوطنية. والنتيجة التي يريد أن يخلص إليها هذا الخطاب هي أن السلطات المستبدة ليست هي المسؤولة عن إخفاق التحول الديمقراطي، ولا عن إيصال الوضع العربي إلى المأزق السياسي الراهن، بما في ذلك تدعيم العصبية الطائفية والعشائرية والعلاقات الزبائنية والعائلية لتحقيق التوازنات الداخلية الضرورية لاستقرار سلطة لا سياسية ولا

إنسانية سادت العقدين الماضيين، وإنما المسؤول عن الأوضاع هو البنيات الاجتماعية والعقليات التاريخية والثقافات والأديان، أي هو المجتمع كله دون تحديد... وهكذا ... تتحول الوصاية على المجتمع من قبل نخبة قومية أو علمانية إلى رسالة تاريخية وطنية".

إن التذرع بقصور وعي الشعب كمدخل للانفراد بالحكم من قبل من يعدون أنفسهم الأقدر والأجدر بتسيير شؤون المجتمع السياسي يعد اعتداء على حق باقي المواطنين وهو فعل عنصري تميزي، باعتبار أن كل إنسان قادر على التعبير عن رأيه وأنه أفضل من يستطيع التعبير عن مصلحته، ومن هنا يزداد الإلحاح على ضرورة المساواة السياسية القائمة على مشاركة جميع المواطنين في اتخاذ القرارات الجماعية (الكواري 2000، ص.35).

إن القول بقصور الشعوب العربية غري مجدي ، رغم ذلك لا نستثني ثقافة هذه الشعوب من المساهمة في الوضع القائم سواء من حيث إنشائه ثم تبريره واسمراه، فالثقافة مجموعة مكونات متطورة ومتغيرة باستمرار ، مرنة ونسبية في نفس الوقت بسبب تغير الأحوال والأوضاع والأزمنة والعلاقات الداخلية والخارجية ، فهي ليست جملة عناصر منغلقة صالحة لكل زمان ومكان ولكل مجتمع وبيئة ، كما أنها تشكل مرجعية للتفكير الفردي والعقل الجمعي على السواء (بركات 2000، ص.629)، وهي كذلك صورة "تعبّر عن هوية الأمة وفلسفتها ونظرتها الكلية إلى الوجود وإلى المعرفة وإلى القيم ، أي إلى الله والإنسان والكون والحياة أو إلى المبدأ والمصير والغاية والرسالة" (القرضاوي 2000، ص.19) ، وبالنسبة للمجتمع العربي وإضافة إلى القيم والمفاهيم المتوارثة والمتراكمة على مدار التاريخ يعد كل من الدين الإسلامي واللغة العربية من أهم مكونات ثقافة الأمة. أما إذا الحقا صفة السياسية بالثقافة فنعني بها "جملة القيم والمعتقدات والمواقف المتصلة بالعملية السياسية، والتي تمثل متغيراً مؤثراً في تنظيم المواقف بشكل كبير، كما تحدد طرق الالتزام الفردي، وضبط المبادلات وتحديد أنماط المشاركة والاتصال وواجبات من يمثل الدولة".

لقد وجهت للثقافة العربية الموروثة منها والمعاصرة عدة انتقادات تحملها جزءا هاما من المسؤولية في اعاقه البناء الديمقراطي، جوهر هذا النقد أن تعطل قيام وتمكين هذا المشروع العربي لا يعود إلى ممارسات الأنظمة السياسية وحدها بل يشترك فيه الموروث الثقافي للأمة العربية الذي يجعل الفرد العربي مهياً لقبول التسلط والتعايش معه مما يسهل للأنظمة أن تنهج طريق الأحادية ، فالثقافة العربية تعاني من العلاقات الاجتماعية التي تأخذ طابع الإكراه والقهر والتسلط (وظفة 1999 ، ص.23) فهي مشبعة بروح العنف ومظاهره، وهذا الأخير يدخل في نسيج العملية التربوية، وبالتالي فإن السمة التسلطية تعود أصلاً إلى الطبيعة الأبوية للمجتمع العربي(حريق 2000، ص.24).

النتيجة المنطقية لهذا النقد هي أن المجتمع المنتج لهذه الثقافة والأفراد الموجودين في بيئتها غير محفزين للبناء الديمقراطي ومهيئين ومتواطئين في التعايش مع نقيضه، إنهم بذلك يتحملون جزءا من المسؤولية في تعطله، غير أن هذا النقد الموجه للثقافة العربية وان وجد فيه شيء من الصحة

فتنقصه الموضوعية لتجاهله ظروف من تصفهم "بالمواطنين" من أمية وجهل، إن اعتبار الثقافة العربية معيقا للمشروع الديمقراطي معناه إعفاء كل الأسباب الأخرى أو جزء منها على الأقل مما يبعدنا عن التشخيص الموضوعي السليم، لكن رغم ذلك لا يمكن إعفاء هذه الثقافة كليا من ترسيخ الأحادية وتبعاتها.

في هذا النمط الثقافي العربي والذي لم يبدأ حديثا يقول "نصر حامد أبو زيد" (1943-2010) (أبو زيد 2006):

"...تغلغل الاستبداد في تفاصيل حياتنا من وطأة تاريخ طويل... فالأب مستبد يقهر الزوجة والطفل باسم تماسك الأسرة، والمعلم يقهر التلميذ في المدرسة باسم حق المعلم في التججيل والتوقير، والرئيس، يقهر المرؤوسين باسم الضبط والربط والنظام، ورجل الدين يقهر المؤمنين باسم السمع والطاعة، والحاكم يقهر شعبا بأكمله باسم التصدي للأخطار الخارجية:... صار الوطن معسكرا".

ويبدو أن الثقافة في العالم العربي حسب التعاريف المتقدمة تعاني بدورها ومنذ أمد ، يقول "محمد عابد الجابري" (1936-2010):

"...الوضعية التي تعانها الثقافة العربية اليوم هي وضعية الصراع بين الحداثة والتراث ... وذلك نظراً لظروف تاريخية هي ظروف الاستعمار وما خلفه من بنى وعلاقات تمكن الغرب من تكريسها من خلال الهيمنة الاقتصادية والاختراق الثقافي الذي بدأ منذ القرن التاسع عشر إلى اليوم، هذا التواصل الغير متكافئ تحول إلى تبعية ولم تغير حكومات الاستقلال من هذا الواقع بل كرسته وحافظت على تبعية لمراكز الهيمنة باسم التحديث وضرورات التنمية كما حافظت على القطاع التقليدي باسم الأصالة لضرورات سياسية كما دعمت ثقافة التقوقع من أجل مصالح أنية وهمشت الثقافة كما مارست ضغوطات سياسية قطعت الأيديولوجية على العلم".

ومهما يكن فالثقافة العربية المترسبة عبر العصور السابقة غير مستثناة عند البحث في أسباب الممانعة، كونها تسببت في بلورت نظرة خاصة حول العلاقة بين المجتمع والدولة جرى تبريرها على أساس ديني وأخلاقي تجسدت في "حاكم فرد -رعية طائفة" ، ليرسخ في اللاوعي العربي نمط من التفكير ينظر إلى السلطة السياسية باعتبارها حكرا على طبقة تختلف عن عامة الناس والحصول على السلطة هو حتمية لأشخاص دون آخرين حسب الهوية والوراثة (العروي1998،ص.90. والسيد 1997،ص.412).

رابعاً-دائرة العنف السياسي والتسلط؛ من التأسيس إلى الاستدامة:

في الدولة غير الديمقراطية يسود التخلف والقمع والعلاقات الاضطهادية سواء في العلاقة بين السلطة والمجتمع أو بين أفراد المجتمع ذاته، وتنتشر حالة من "التوتر الوجودي العام" بحسب تسمية مصطفى حجازي" الذي يقول: "تميل العلاقات نتيجةً لذلك، إلى أن تتخذ طابعاً اضطهادياً، يجعل إمكانية انفجار العنف المتعصب كبيراً"، ويضيف: "والواقع أن العدوانية تنفجر لدرجة تبلغ حد الرغبة الهوامية في إبادة الخصم" (حجازي1986، ص.185).

وفي الحديث عن العدوانية والعنف نعلم أن هذا الأخير يصير سياسياً عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية، ويمكن تعريف "العنف السياسي" بأنه "استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية" (إبراهيم1992، ص.52)، فهل من الممكن أن يكون "العنف السياسي" مدخلا لاعاقبة البناء الديمقراطي العالم العربي سواء كان مصدره الدولة أم معارضيه؟ وكيف يتم ذلك؟

تتعدد القوى التي قد تمارس "العنف السياسي" حسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ومن ضمن التصنيفات الموضوعية للعنف السياسي نجد العنف الموجه من النظام إلى المواطنين أو إلى عناصر معينة منهم، ويمارس النظام العنف من خلال أجهزته القهرية وقوانينه الاستثنائية، ويعرف العنف في هذه الحالة باسم "العنف الرسمي" ويهدف لضمان استمرار النظام ، وتقليص دور المعارضة ، وفي المقابل نجد العنف الموجه من المواطنين أو فئات معينة إلى النظام أو بعض رموزه، ويتخذ العنف في هذه الحالة شكل التظاهرات والإضرابات وأعمال أخرى، ويعرف بـ"العنف الشعبي" أو "غير الرسمي" وهو ذو علاقة طردية مع العنف الرسمي، وكثيراً ما استخدمته السلطة في العالم العربي "العنف الرسمي" تجاه مواطنيها كأسلوب لكبت المعارضة ومنع المطالبة بالديمقراطية واستمرار حكم النخب نفسها معيقة بذلك البناء الديمقراطي ؛ فهدف أي نظام سياسي والقوى التي يعبر عنها هو الاستمرار في الحكم، وإذا فشل في تحقيق ذلك عن طريق تدعيم أسس ومصادر شرعية وتطوير ذاته ومؤسساته وسياساته، ليتمكن من استيعاب القوى الجديدة الراغبة في المشاركة في السلطة، والحصول على نصيب أكبر من الثروة والنفوذ، فإنه غالباً ما يلجأ إلى استخدام القوة لضرب القوى التي تمثل تحدياً له.

في المقابل فإن القوى التي تشعر أن النظام لا يعبر عن قيمها ومصالحها ولا يسعى إلى تحقيق أهدافها، فإنها قد تسعى إلى تغييره بالقوة، وعادة ما يؤدي تزايد لجوء النظام أو القوى المناوئة له لممارسة العنف إلى تزايد العنف المضاد (عز الدين 1986، ص.114)، كما أن العنف الذي أدى إلى غلق القنوات السلمية للتغيير صار السبب الأول المؤدي إلى نشوء الإرهاب في العالم العربي ثم تصديره إلى باقي المنطقة.

فإذا سلمنا أن "العنف الرسمي" وسيلة ردعية وتخويفية مستخدمة في العالم العربي لكبح المعارضة، فإنه ومن خلال نفس المنطق ليس الوسيلة الأمثل لذلك ؛ فإذا كان على سبيل المثال الفقر والجهل والدين المحرف من معيقات ديمقراطية المجتمع بمساهمتهما في تغييب العقل العربي وتزييف الوعي المجتمعي ، ففي المقابل نجد "العنف السياسي" وهو كذلك من وسائله على خلاف العناصر السابقة يمكن أن يؤدي إلى نتيجة عكسية لا تغييب العقل بل توقظه تحت وطأة القهر ليواجه العنف بعنف مماثل فتتطور المعادلة من مواجهة "العنف الرسمي" بـ"العنف الشعبي" إلى مواجهة نفس العنف لكن هذه المرة بأخر أكثر تنظيماً هو "الإرهاب السياسي"، فهناك العديد من القوى التي يمكن أن تمارس الإرهاب في المجتمع، فقد تمارسه جماعات معينة داخل الدولة ضد النظام القائم بقصد إضعافه والتمهيد للإطاحة به وإحداث تغييرات جذرية في بناء الدولة والمجتمع ويُعرف هذا بـ"الإرهاب الثوري"، أو للتأثير على توجهات النظام وسياساته في إطار ما يخدم مصالح هذه الجماعات (رمضان 1986، ص.8).

فإذا كانت أهداف "العنف الشعبي" في البداية تدخل ضمن الأهداف التقليدية من مطالب اقتصادية واجتماعية، كإحداث تغييرات تتعلق بتوزيع الثروة والدخل الناتج عن سوء التوزيع في المجتمع، والاستفادة من الخدمات الأساسية، وضمان حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية أو تغيير بعض سياسات النظام أو المشاركة بشكل أكبر في عملية صنع القرار (عز الدين 1986، ص.116) ؛ فإنها ستتطور كلما زاد القمع لتتعلق أكثر بنظام الحكم والسعي إلى السيطرة على السلطة باعتبارها أساس ملكية وسائل الإنتاج وأساس الحياة السياسية بصفة أعم حتى بالطرق الأكثر تطرفاً والمقصود هنا "الإرهاب السياسي" لتهديم الدولة وإعادة بنائها على أسس جديدة، فـ"الإرهاب السياسي" هو سلوك رمزي يقوم على أساس الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه، بشكل يترتب عليه خلق حالة نفسية من الخوف والرهيبة وعدم الشعور بالأمان لدى المستهدفين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية، والفعل الإرهابي يعد رسالة موجهة إلى الآخرين فهو لا يستهدف الضحية في ذاتها وحسب ولكن النظام أو الجماعة أو الدولة التي تنتمي إليها، والهدف الأساسي منه هو إحداث أثر نفسي سلبي يتمثل في حالة من الخوف والقلق والرعب والتوتر لدى المستهدفين، حيث يمكن في إطار التأثير على توجهاتهم وسياساتهم. ولذلك فإذا كان العنف المادي يتجه إلى الضحية، فإن الآثار النفسية السلبية تتولد لدى الجماعة التي تنتمي إليها الضحية" (العكرة 1983، ص.73).

لما كان الوضع العربي مليئاً بالمفارقات فإننا نجد من بينها أن الدولة العربية بقمعها للمطالب الشرعية قد شجعت ظهور "الإرهاب السياسي" وفي ظل وضع أكثر تعقداً تستفيد مرة أخرى من الظرف العصيب من خلال التذرع بضرورة استمرار نفس النخب ونفس النظم لمواجهة هذا الإرهاب المهدد لكيان الدولة من جهة ،ومن ناحية أخرى كأنها تقول أن هذه هي النتيجة التي نتوصل إليها إذا أرادت المعارضة أن تصل إلى الحكم في ظل مجتمع غير ناضج سياسياً، هذه المرة إذا ما تمت تجاوزات

من طرف أجهزة الدولة فإنها داخليا ستؤدي إلى استمرار سلطان الخوف من النظام المستبد مما يطيل عمره، وأما خارجيا وبدعوى محاربة الإرهاب فإن الضغوط الدولية ستقل.

والنتيجة هي أن "العنف السياسي" وسيلة نجحت الدولة العربية لا في استخدامها وإدارتها فقط بل في استثمارها لاستدامة الاستبداد رغم خطورتها الشديدة لفتحها المجال واسعا أمام دوامة لا تكون الدولة بريئة فيها من ممارسة الإرهاب فقد يمارسه النظام بدوره ضد بعض الجماعات والعناصر المناوئة في الداخل بقصد تحجيم دورها وتقليل معارضتها من خلال ما يعرف بـ"إرهاب الدولة" أو "الإرهاب الرسمي" أو "الإرهاب المؤسسي"، وعلى هذا الأساس يكون الإرهاب أحد أساليب "الصراع السياسي" بين النظام الحاكم والقوى المعارضة له (رمضان 1986، ص.8).

خاتمة:

من خلال التأمل في مسار الدولة العربية المعاصرة بكل مراحلها من النشأة والتشيد إلى الوقت الراهن، لا يمكن أن إخفاء تسلطية هذه الدولة كما لا يمكن إنكار جهود النخب الحاكمة لاستمرارها في الاستبداد بالحكم، وان كانت الظاهرة الكولونيالية تتحمل جزءا من أزمة الديمقراطية في العالم العربي واستمرارها، فإن السبب الرئيس يعود إلى البنى الاجتماعية التي سبق ظهور الدولة العربية القطرية ليتطور معها في دعم بنى التسلطية، وهذه البنى هي التي مكن نخباً معينة من سد الفراغ الدولاتي الذي تركه المحتل غداة الاستقلال والتحرر، وتتمثل هذه المسببات للعسر الديمقراطي في ثقافة عربية على الرغم مما قدمته للبشرية إلا أنها لم تتحرر بعد من جوانب سلبية ترتبط بروافد التسلط والأبوية، فلا مجال إلى تحول ديمقراطي إلا إذا كان هناك يقين لدى قطاع واسع من المواطنين أن الديمقراطية هي أفضل نظام حكم وضعي متاح، مهما اعتراه من عيوب أو نقائص وهو ما يفتح الطريق نحو التساؤل عن مرونة الطلب على الديمقراطية في العالم العربي؛ إضافة إلى ذلك نجد انتشار الفقر والأمية والجهل بنسب مسببة للعجز في بنية العقل العربي، فجذلية العلاقة بين الفقر والجهل عادة ما ترتبط بالتهميش والضعف ومنه العزوف عن المشاركة السياسية، أما استمرار الإخفاق الاقتصادي في العالم العربي والدخول في الاقتصاد الحر له أن يهدد ما تبقى من الطبقات العربية الوسطى، مما قد يزيد من نسبة الفقر القائم والمدعم بنسب عالية من البطالة، وإذا لم يكن الفقر مدخلا للاستبداد في كل البلاد العربية فإن الغنى كان له نفس الدور في دول الخليج العربي حيث يُنظر للمواطنين على أنهم رعيان وان الدولة المالكة لمصدر الرزق هي المانحة له مقابل الولاء. وفي كل الأحوال زادت سياسات الانفتاح الاقتصادي في تدعيم النسق السلطوي للحكم.

هكذا سيكون الصراع على السلطة ومع السلطة بين النخب الممثلة للدولة وبين طبقات المجتمع العربي هو النتيجة الحتمية للوضع السياسي التسلطي المبرر بالثقافة الأبوية والتفاوت الاقتصادي الناجم عن غياب التوزيع العادل للثروة، بيد أنه لا يصح إرجاع العسر الديمقراطي في المنطقة لأسباب تاريخية وداخلية فقط بل ينبغي كذلك النظر في السق الدولي الذي توجد فيه المنطقة.

المراجع:

أ-الكتب باللغة العربية:

- إبراهيم، ت.(1992). ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- إبراهيم، س.(محررا). (1996). المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الأنصاري، م.(1995). تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بركات، ح.(2000). المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجماسور، ن.(2004). موسوعة علم السياسة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .
- حجازي، م.(1986). التخلف الاجتماعي: سيكولوجية الإنسان المقهور، بيروت: معهد الإنماء العربي.
- الزيات، أ.(1986). التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي- الأبعاد المعرفية والمنهجية، ج1. الاسكندرية: دار المعارف.
- السيدر، ر.(1997). الجماعة والمجتمع والدولة، بيروت: دار الكتاب العربي.
- العروي، ع.(1998). مفهوم الدولة، بيروت: دار التنوير.
- عز الدين، أ.(1986). الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة: دار الحرية.
- العكرة، أ.(1983). الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- القرضاوي، ي.(2000). ثقافتنا بين الانفتاح والانغلاق، القاهرة: دار الشروق.
- الكواري، ع.(محررا). (1996). حوار من أجل الديمقراطية، بيروت: دار الطليعة .
- الكواري، ع.(محررا). (2000). المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الكواري، ع.(محررا). (2002). الخليج العربي والديمقراطية.. نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مجموعة مؤلفين. (1992). المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- النقيب، خ.(1999). الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ب-المجلات:

- جناحي، ع، (2003)، العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي. 25(288) ، ص.ص. 52-68.
- حريق، إ، (2000) ، التراث العربي والديمقراطية ، الذهنيات والمسالك، المستقبل العربي، 22(251). ص.ص. 04. 29.
- حريق، إ، (1989)، الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية، المستقبل العربي، 11 (121). ص.ص. 04. 28.
- رمضان، ع ، (1986) ، الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي"، السياسة الدولية، (85).
- الصوراني، غ، (2003) ، العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وأفاق المستقبل، المستقبل العربي، 26 (293) ص.ص. 100-117.
- عنصر، ع، (1995) ، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، المستقبل العربي ، (191). ص.ص. 83. 94.
- فرجاني، ن، (2002)، التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس ، المستقبل العربي، 25(283)، ص.ص. 66. 84.
- وطفة، ع. (1999). بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

ج-مواقع أنترنت:

- أبو زيد، ن ، (10/01/2006) . تفكيك الاستبداد هل هو ممكن؟ ، جريدة النهار اللبنانية ، تصفح المقال في: 05/06/2015 على الموقع التالي:
<http://www.mokarabat.com/m935.htm>
- سلامة، ي، (2003) الطريق إلى بناء الدولة الوطنية العربية، مجلة أفكار ، عدد (مارس/أفريل)، تم تصفح المقال في: 01/06/2015 على الموقع التالي:
<http://www.mafhoum.com/press5/144P4.htm>
- عبد المعطى، ع ، و فرج، ع ، السكان والصحة الإنجابية والفقير، ورقة مقدمة إلى: المنتدى العربي للسكان ، ملتقى بيت الأمم المتحدة ببيروت. تصفح المقال في: 05/06/2015 على الموقع التالي:
www.escwa.un.org/arabic/information/.../2004/.../backpapers/session2-1